محافظ إدلب لـ«الوطن»: قدمنا للوفد قائمة بالمستلزمات لإعادة الخدمات.. وحوالي ٧٥ عائلة تعود يومياً

وفد حكومي يزور مدينة معرة النعمان لإعادة الخدمات الأساسية إليها

وزير الإدارة المحلية: للاطلاع على الواقع وتحديد الأولويات والاحتياجات التي تساعد في عودة الأهالي

| محمد منار حميجو

زار وفد حكومي يضم وزراء الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف والأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف والصحة حسن الغباش والكهرباء غسان الزامل والتربية دارم طباع أمس مدينة معرة النعمان بمحافظة إدلب، للاطلاع على الواقع الحالي للمدينة والإشراف المباشر على إعادة الخدمات الأساسية إليها، بالتوازي مع عودة الأهالي.

واطلع الوفد خلال جولته في مدينة معرة النعمان بريف إدلب المحرر من الإرهاب، على الواقع الحالي للمدينة، وسير عملية ترحيل الأنقاض، وتحديد وتقدير الأضرار التي خلفتها الاعتداءات الإرهابية، وإعداد الدراسات لتأهيلها، والإشراف المباشر على إعادة الخدمات الأساسية إليها بالتوازي مع عودة الأهالي، للاطلاع على الأضرار التي خلفها الإرهاب، وإعداد الدراسات لتأهيلها.

كما زار الوفد المشفى الوطني بالمعرة، والمركز الثقافي، وضريح الشاعر والفيلسوف أبي العلاء المعري، وعدداً من المدارس والمنشآت العامة، حيث تم تحديد أربع مدارس للمباشرة بتأهيلها، إضافة إلى المركز الصحي، وغيرها من المنشآت والمرافق الخدمية الأخرى.

وأوضح وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف في تصريح صحفي أن الجولة تأتي بعد توجيه الرئيس بشار الأسد بعودة أهالي معرة النعمان إلى مدينتهم، مضيفاً: إننا كلجنة وزارية هنا للاطلاع على الواقع الحالي وتحديد الأولويات والاحتياجات الأكثر إلحاحاً والتي تساعد في عودة الأهالي إلى المدينة واستقرارهم في منازلهم.

وأكد وزير الكهرباء غسان الزامل أن الأعمال بدأت لإعادة خدمة الكهرباء إلى المدينة، من خلال مد خطوط الكهرباء، وإيصالها من منطقة خان شيخون إلى مدينة معرة النعمان بخط طوله ٢٨ كيلو متراً، مبيناً أن التيار الكهربائي سيغذي المدينة مجدداً قبل نهاية العام الجاري.

بدوره وزير التربية الدكتور دارم طباع أكد خلال جولة له على مدرسة ذات النطاقين في المدينة لتفقد واقع العملية التربوية، ضرورة الإسراع بترميم المدارس، وتأمين مستلزماتها، والتعاون مع الجهات المحلية والمؤسسات المعنية، بما يؤمن الاحتياجات اللازمة للمعلمين والطلاب.

والتقى الفريق الحكومي مديري المديريات والدوائر الرسمية الذين قدموا عرضاً عن حجم الأضرار التي طالت مؤسساتهم وقطاعاتها وخطط وبرامج كل جهة في مجال عملها، لإعادة تأهيل وإصلاح المنشآت المتضررة بما فيه استئناف خدماتها المقدمة للمواطنين العائدين إلى مدينتهم ومنازلهم.

من جهته بيّن محافظ إدلب ثائر سلهب أنه تم تقديم مذكرة للوفد الحكومي لرفعها إلى مجلس الوزراء تتضمن دراسة عن كل المستلزمات لإعادة الخدمات إلى مدينة معرة النعمان من كهرباء ومياه وصحة وغيرها من الخدمات على أن يتم إيجاد مصادر تمويل للمشاريع لتنفيذها بشكل سريع من دون أن يذكر تكاليف هذه المشاريع باعتبار أن الأرقام التي تم وضعها تأشيرية وليست نهائية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن سلهب أنه سيتم حالياً تأهيل بعض الصفوف حتى تكون جاهزة مع بداية الفصل الثاني ومن ثم سيتم استكمال ترميم أربع مدارس كإجراء إسعافي من قبل الدولة، مشيراً إلى إمكانية إدخال المنظمات الدولية في عملية تأهيل مدارس المدينة.

ولفت سلهب إلى أن الأعمال كبيرة وبالتالي سيتم البدء بعملية التأهيل تباعاً وتدريجياً حسب الأولويات والأكثر إلحاحاً، لافتاً إلى أن وزير الكهرباء شدد على ضرورة أن يتم إيصال الكهرباء إلى مدينة معرة النعمان خلال شهرين باعتبار أنه سيتم مد خط لها من مدينة خان شيخون.

وأشار إلى أن شبكة المياه في المعرة موجودة لكنها بحاجة إلى تجريب وفي حال كان هناك أعطال ستتم مباشرة العمل على إصلاحها، وبالتالي يتم العمل على تأهيل الخدمات الأساسية.

وفيما يتعلق بموضوع عودة العوائل إلى المدينة كشف سلهب أنه وسطياً يعود إلى مدينة معرة النعمان نحو ٧٥ عائلة، لافتاً إلى أنه تتم عودة العوائل إلى المدينة تباعاً.

وزير الكهرباء: التيار الكهربائي سيغذي المدينة مجدداً قبل نهاية العام الجاري

وزير التربية: ضرورة الإسراع بترميم المدارس وتأمين مستلزماتها

مهندس واحد فقط في شركة عامة للصرف الصحي

القنيطرة - خالد خالد

بيّن مدير عام الشركة العامة للصرف الصحي في القنيطرة شاهر الحسين الأعمال التي تقوم بها الشركة، وأهمها المباشرة بتنفيذ خطوط مصب صرف صحي في جديدة الفضل بقيمة /١,١٨/ مليار ليرة، مؤكداً أن تنفيذ المشروع جاء في إطار الجهود الرامية لتخديم التجمع بشبكة صرف جديدة صحية بأقطار مناسبة والاستعاضة عن الشبكة القديمة المتهالكة والتي مضى عليها أكثر من ٤٠ عاماً.

وأوضح الحسين أن طول مشروع مصب الصرف الصحي كمرحلة أولى ٣ آلاف متر تليها مرحلة ثانية مستقبلاً عند توافر الاعتمادات اللازمة، ومدة تنفيذ المشروع نحو عام ونصف العام، منوهاً بأن هذا المشروع سيحل مشكلة الانسدادات المتكررة للصرف الصحي القديم في التجمع نظراً لضيق وصغر قطر بواري الصرف الصحي ورفع مستوى الإصحاح البيئي والصحي.

وكشف مدير عام الشركة أن نسبة الإنجاز في مشروع سبينة بلغت ٩٠ بالمئة، حيث تقوم الشركة باستبدال خطوط الصرف الصحي في تجمع بلدة سبينة مشروع تجمع شمال النهر (بستان الخياط)، بالتعاون والتنسيق مع منظمة «يونيسيف» المانحة، وبكلفة إجمالية نحو ٩٨٠ مليون ليرة سورية.

وأشار الحسين إلى استلام مشروع مصبات الصرف الصحي في البطيحة استلاماً مؤقتاً (المشروع ضمن الخطة الاستثمارية لوزارة الموارد المائية) وكذلك تنفيذ مشروع صرف صحي في تجمع شيعا بالتعاون مع منظمة يونيسيف والمشروع في مراحله النهائية، كما أن الشركة تتابع مع الوزارة إدراج عدة مشروعات صرف صحي ضمن خطة التعاون الدولي مع المنظمات الدولية، وتتم المتابعة والتنسيق مع الوزارة لتنفيذ مشروعات الصرف الصحي ضمن نطاق عمل بلدية جباتا الخشب من خطة التعاون الدولي وسيتم التقييم الفني لكل من (جباتا – طرنجة – عين البيضة – أوفانيا)، لافتاً إلى قيام الشركة مع محافظة القنيطرة ووزارة الإدارة المحلية والبيئة بمتابعة موضوع التزام منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) بتنفيذ مشروعات الصرف الصحي في كل من (مسحرة – أمباطتة – جبا).

يذكر أن الشركة العامة للصرف الصحي بالقنيطرة تعاني من نقص الكوادر الفنية والمهندسين حيث لا يوجد سوى مهندس واحد فقط، وكذلك تفتقر إلى الآليات والعمال وقلة الاعتمادات، علماً أنه تم توحيد ملف الصرف الصحي وتبعية مشروعات الوحدات الإدارية للشركة العامة والتي أصبحت مسؤولة عن تلك المشروعات.

المدير يتبرأ ويحمل المسؤولية للبلدية

الصرف الصحي لمشفى الكندي والأحياء المجاورة يهدد مجرى نهر الغمقة مع اقتراب الشتاء

| طرطوس- ربا أحمد

دون مقدمات، إن لم ينه مجلس مدينة طرطوس مشروع الصرف الصحي عند مشفى الكندي قبل فصل الشتاء فسيصبح كامل الصرف الصحي الخارج من المشفى ضمن مجرى نهر الغمقة، ولا يمكن تخيل الكارثة البيئية عندها.

وللتوضيح فإن الأحياء الواقعة جنوب مشفى الكندي غير مخدمة بشبكة صرف صحي بعد وغير موصولة على الشبكة بعد، وإن بقيت على هذه الحال ضمن فصل الشتاء فإن كل ملوثات المشفى إضافة إلى الصرف الصحي للأحياء المحيطة ستتجه نحو مجرى نهر الغمقة وبالتالي ستحدث كارثة بيئية للمجرى والمناطق المحيطة به.

مدير مدينة طرطوس مظهر حسن أكد أن معالجة واقع المجاري الواقعة جنوب مشفى الكندي يتم العمل فيه بعد أن تم التعاقد مع مؤسسة الإسكان العسكرية لتنفيذ أعمال بنى تحتية وصرف صحي ضمن الشارعين المحاذيين لنهر الغمقة في حي الطليعة بالعقد رقم ٣٩ لعام ٢٠٢١ وقد تم بالفعل تنفيذ خطوط الصرف الصحي كما قامت المدينة خلال الفترة الماضية بتنفيذ الوصلات اللازمة من خطوط الصرف الصحي من مشفى الكندي إلى الشارع المحاذي لنهر الغمقة وتبقى وصل هذه الخطوط مع الشبكة العامة للمدينة وهو ما يتم حالياً وقد حصل بعض التأخير في تنفيذ المشروع نتيجة نقص المحروقات خلال الفترة الماضية.

وعند سؤال مدير الصرف الصحي بطرطوس منصور منصور أكد أن المشكلة لدى البلدية وقال: ليس لنا أي علاقة بالصرف الصحي الخارج من المشافي أو المنشآت السياحية لأنه بعهدة مجلس مدينة طرطوس، والمشكلة كانت بصعوبة تنفيذ الشبكة نتيجة الأملاك الخاصة بالأحياء التي فيها المشفى، وتواصلنا عدة مرات مع البلدية للتسريع بالأمر قبل الشتاء.

بينما أكد مدير الصحة بطرطوس أحمد عمار أنه ضمن شروط ترخيص المشافي وجود محطة معالجة للنفايات السائلة للمشفى، ومشفى الكندي يحتوي على محطة لذلك والمشكلة ليست لديها.

أخيراً: هذا الكلام إن دلّ على شيء فإنه يدل على اللامبالاة والفوضى بكيفية بناء برجيات وأحياء وشوارع في مناطق توسع طرطوس من دون الانتهاء من البنى التحتية، فكيف الحال إن كان يوجد ترخيص لمشفى في منطقة كهذه ويعمل منذ أكثر من عام؟

أكدوا أن «التدريس ليس بالإلزام» وطالبوا التعليم العالي بالاهتمام أكثر بوضع المدرسين ورواتبهم المخجلة وأسباب تسربهم؟

أساتذة جامعيون يرفضون مشروع تمديد سن التقاعد.. ولهم مبرراتهم

راتب الأستاذ الجامعي ٢٢٠ ألف ليرة وكلفة المواصلات إلى الجامعة ٣٠٠ ألف

مصدر في مجلس الشعب لـ«الوطن» مشروع القانون يناقش تحت القبة الأسبوع القادم

عميد إحدى الكليات: نقترح أن يكون «اختيارياً للأستاذ المساعد والأستاذ وفتح سقف الراتب لا يحل المشكلة

| فادي بك الشريف

«التدريس لا يأتي بالقوة والإلزام» بهذه الجملة عبر عدد من أساتذة الجامعات عن رفضهم للمشروع القاضي بتعديل قانون تنظيم الجامعات، ورفع سن التقاعد لأساتذة الجامعات خمس سنوات لتصبح في المشروع الجديد (الأستاذ ٧٥ سنة، الأستاذ المساعد ٧٠ سنة، المدرس ٦٥ سنة، وإضافة أعضاء الهيئة الفنية من مرتبة مشرف على الأعمال ومدير الأعمال لتصبح ٦٥ سنة بدلاً من ٦٠ حالياً).

المشروع أثار جدلاً كبيراً بين الأوساط التعليمية لجهة إقدام الوزارة لتغطية النقص الحاصل بأعضاء الهيئة التدريسية إلى إلزام الأساتذة وحجزهم لسنوات إضافية، ما ينعكس سلباً على واقعهم المعيشي وسط قلة المحفزات المقدمة للأساتذة مقارنة مع الإغراءات التي ينالونها من الجامعات الخاصة.

غير منطقي

كما لاقى مشروع التمديد استغراب شريحة كبيرة من الطلاب ممن طالبوا بضرورة فتح المجال للكوادر الشابة والحصول على فرصتهم، وتوفير الشواغر والملاكات لاستقطابهم ولاسيما في التخصصات الطبية النادرة والمعلوماتية والجوانب التطبيقية، ناهيك عن خلق المرونة في طرح العديد من المسابقات لسد النقص الحاصل بالمدرسين، وخاصة أنه من غير المنطق دخول أستاذ بعمر يتجاوز الـ٧٠ عاماً إلى محاضرة تضم عدداً كبيراً من الطلاب، وبالإمكان الاستفادة من خبرتهم الكبيرة بقضايا غير تدريسية وترتبط بالناحية العملية والمتعلقة بالإشراف على الرسائل الخاصة بطلبة الماجستير والدكتوراه.

وفيما رأى البعض من الأساتذة أن هناك ضرورة وأهمية لهذا المشروع في الاعتماد على عدد من المدرسين الخبرة ونظراً للحاجة الماسة بعد النقص الحاصل في أعضاء الهيئة التدريسية والحصول على تعويضات التفرغ بالنسبة للمدرسين في الكليات النظرية بالجامعات، أكد أساتذة آخرون أن هناك تأخراً بات واضحاً في إقرار تحسين رواتب وأجور المدرسين والأساتذة في الجامعات الحكومية

لم يؤخذ رأي الأساتذة!

وأكد أحد عمداء الكليات الذي فضل عدم الكشف عن اسمه لـ«الوطن» أنه من غير المنطقي بمكان التوجه لإلزام الأساتذة بمشروع التمديد، تحت مبررات أن اهتمام عدد من الأساتذة أصبح للتعليم الخاص على حساب الحكومي، لكن نعتقد أن التعليم لا يأتي بالفرض والإلزام، وخاصة أنه لم يؤخذ رأي شريحة الأساتذة ولا حتى القانونيين في كليات الحقوق والمختصين قبل إعداد مشروع القانون.

وحول مشروع فتح سقف الرواتب الذي يتم الحديث عنه، أكد العميد أنه لا يعالج المشكلة الراهنة، وخاصة أن الرواتب محدودة ولا تتناسب مع الظروف الراهنة وارتفاع الأسعار والتكاليف الكبيرة، مضيفاً: بالإمكان جعل الموضوع بشكل اختياري غير ملزم وعلى أقل تقدير للشريحة الثانية (الأستاذ) بعمر الـ٦٥ عاماً، بجعل ٥ سنوات اختيارية، مع إمكانية طرح الإلزام بالنسبة لمدرسين ممن يصل لعمر الـ٦٠ لـ ٦٥ عاماً، مع جعل الأمر اختيارياً بالنسبة لشريحة المدرسين بعد الـ٦٥ علماً (أستاذ مساعد- أستاذ).

• العكام: انخفاض مخيف بمستوى الأجور وجمود في التعويضات وخاصة «التأليف» وقيمة تقييم رسالة الدكتوراه ٩ آلاف ليرة!

تعديل قانون التفرغ

وقال: إن مشروع التمديد والإلزام وإن سار في هذا الاتجاه، يجب أن يقابله إحداث تعديل على قانون التفرغ، والسؤال: ما المشكلة في سعي الأستاذ إلى تحسين مستواه المعيشي في إحدى الجامعات الخاصة بما لا يتعارض مع واجباته التدريسية في الجامعات الحكومية؟

وأضاف: في حال تم إلزام الأساتذة بالتمديد، فإن الالتزام أصبح من الأستاذ شكلياً (أي التدريس بالإلزام) وهذا الأمر له انعكاس سلبي.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال الأستاذ في كلية الحقوق في جامعة دمشق وعضو مجلس الشعب الدكتور محمد خير العكام: يبدو أن وزارة التعليم العالي تشعر بأن كوادرها تتسرب، بمعنى أن عدد الكوادر ممن يدخل إلى سلك التدريس أقل من عدد الكوادر التي تتقاعد، مضيفاً إن هناك حاجة للتمسك بمن بقي ولو عن طريق التمديد.

أكثر عمقاً

وحسب العكام، إذا كانت حاجة الوطن تقتضي التمديد للأساتذة فأنا مع التمديد، ولكن على الوزارة أن تفكر بشكل أكثر عمقاً لترى لماذا يتسرب الأساتذة، فيجدون عدم اهتمام بهذا الكادر ودوره المهم في صناعة العلم والتعليم العالي، في ظل الانخفاض المخيف لمستوى الأجور، وجمود التعويضات المتعلقة بالأساتذة كتعويضات التأليف وغيرها بحيث أصبحت التعويضات لا قيمة لها.

وتساءل العكام: هل يعقل أن يبلغ تعويض تقييم رسالة دكتوراه ٩ آلاف ليرة فقط؟، مضيفاً: إن فتح السقوف مطلب حق، علماً أن عدداً من أعضاء الهيئة التدريسية لا يترفعون عن قصد كي يحالوا إلى التقاعد والتوجه إلى إحدى الجامعات الخاصة، بسبب الانخفاض الكبير بالتعويضات التي يقبضها الأساتذة.

وأشار العكام إلى وجود عدة مبررات تدفع الأستاذ إلى التسرب إلى القطاع الخاص وحتى إلى خارج البلاد، لذا لا بد من الاهتمام أكثر بوضع الأستاذ والتفكير جيداً وبعمق بالأسباب التي أدت إلى تسرب الأساتذة والعمل على حلها تباعاً.

تراكم خبرة

أما الأستاذة والخبيرة الاقتصادية الدكتورة رشا سيروب تساءلت: لماذا لا تعدل المادة ١١١ بإضافة بند يتعلق بأن كل عضو هيئة تدريسية بلغ سن التقاعد (باختلاف درجته العلمية) يجوز التمديد له بشرط تفرغه لإعداد البحوث ونشرها في مجلات معتمدة، ما يحافظ على دخل عضو الهيئة التدريسية والأهم من ذلك يسهم في رفع تصنيف الجامعات السورية.

وأضافت: من المعهود أن عضو الهيئة التدريسية تتراكم خبرته مع مرور الوقت بشرط استمراره في تطوير مهاراته العلمية والبحثية، وللأسف من سيشملهم التمديد قسم منهم لم ينشر أبحاثاً تخوله الترفع إلى مرتبة علمية أعلى ولا يتقن مهارات العصر في اللغة والكومبيوتر كشروط للترفع، كما أن قسماً آخر لا يرغب بالتمديد وبهذا سينعكس على جودة أدائه في حال إلزامه البقاء في الجامعة.

وتابعت: عادة في الجامعات التي تسعى إلى تحسين جودة التعليم فيها ورفع تصنيفها تتخلى عن عضو الهيئة التدريسية الذي لا يمارس نشاطاً بحثياً، واقترحت سيروب تعديل المادة ٦٨ من قانون تنظيم الجامعات بحيث تضاف فقرة «يعيّن أعضاء الهيئة الفنية الحاصلون على درجة الدكتوراه، والقائمون على رأس عملهم في الجامعات والمؤسسات الحكومية الحاصلون على درجة الدكتوراه كأعضاء هيئة تدريسية من دون إعلان».

تساؤلات

وأوضحت أن أعضاء الهيئة الفنية يزاولون فعلياً مهام عضو الهيئة التدريسية نيابة عن أعضاء الهيئة التدريسية الكبار في السن، مقترحة الإعلان سنوياً عن مسابقة لتعيين أعضاء هيئة تدريسية، حيث تشير بيانات التعليم العالي أن عدد أعضاء الهيئة التدريسية انخفض بنسبة ٢٠ بالمئة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠، ورغم هذا النقص الكبير، غير أنه لم يعلن إلا عن مسابقة واحدة فقط لتعيين أعضاء الهيئة التدريسية خلال السنوات العشر التي شابها الكثير من الأخطاء.

وأكدت سيروب أن الجامعات الحكومية في واقعها الراهن تلعب دور المنفّر بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية الحاليين، فضلاً عن عدم قدرتها على إقناع شريحة الشباب بالتعيين فيها، علما أن الإحصاءات تشير إلى أن الانخفاض الأكبر لدى فئة المدرّسين قارب ربع الأعداد، حيث انخفض عدد المدرسين بنسبة ٢٣,٤ بالمئة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠، والأرقام الأكبر لدى شريحة المعيدين التي بلغ فيها نسبة الانخفاض ٢٦,٨٤ بالمئة.

وختمت بالقول: إن تعديل المادة ١١١ من قانون تنظيم الجامعات بالشكل الذي يتم الحديث عنه، يشكل عامل خطورة على جودة التعليم في الجامعة أكثر من خطورة نقص المدرسين، وتساءلت: كيف يستمر السماح بالإعارة للجامعات الخاصة رغم النقص الكبير في أعداد الهيئة التدريسية في الجامعات الحكومية؟ وهل تسعى وزارة التعليم العالي إلى تأمين كوادر للجامعات الخاصة على حساب جودة التعليم في الجامعات الحكومية؟

٥٥٠ ألف ليرة سنوياً!

من جانبه قال الأستاذ في كلية الحقوق بجامعة دمشق الدكتور عصام التكروري: أنا من مؤيدي مشروع التمديد، شريطة أن تتم معالجة الأوضاع المادية للأساتذة.

وأكد أن الأستاذ لا يتقاضى أجراً على الساعات التي تُفرض عليه فوق نصابه فرضاً، وهذه الساعات تتراوح ما بين ٦ إلى ١٢ ساعة أسبوعياً، كما يُجبر الأستاذ الجامعي جبراً على التدريس مجاناً بماجستير التأهيل والتخصص ولا يتقاضى قرشاً واحداً من عائدات الرسوم التي يدفعها الطلبة، كما يجبر على تصحيح أول ألف ورقة من الأوراق الامتحانية مجاناً، ويتقاضى مبلغاً وقدره ٤٥ ألف ل.س بعد سنتين أو ثلاث سنوات من إشرافه على رسالة الماجستير (بمعدل ١٥٠٠ ل. س شهرياً) و٩٠ ألف ليرة بعد ثلاث إلى خمس سنوات من إشرافه على رسالة الدكتوراه بمعدل (١٧٠٠ ل.س شهرياً).

ولفت التكروري إلى أن الأستاذ الجامعي يتقاضى سنوياً مبلغاً لا يتجاوز ٥٥٠ ألف ل. س عن تدريس سنة كاملة في التعليم المفتوح (لمن استطاع إليه سبيلاً)، ومعدل راتب الأستاذ الجامعي الشهري هو ٢٢٠ ألف ليرة سورية بينما تصل كلفة وصوله إلى مكان عمله إلى ٣٠٠ ألف ليرة سورية إذا استخدم سيارته ببنزين مدعوم.

كما أن نسبة الاقتطاعات من رواتب الدكاترة العاملين في الجامعات الخاصة) تصل إلى ٣١ بالمئة من الراتب الشهري أي ٣١ ألف ليرة عن كل ١٠٠ ألف ل.س علماً أنه لا يوجد تاجر على وجه البسيطة يدفع هذه النسبة من الضرائب إلا الأستاذ الجامعي السوري صاحب الراتب الأسطوري البالغ ٥٠ دولاراً شهري!

مؤتمر

وأكد التكروري الحاجة إلى مؤتمر يناقش أوضاع التعليم العالي في سورية ليس فقط فيما يتعلق بوضع الأستاذ الجامعي بل في نوعية التعليم الذي نقدمه لطلابنا، مضيفاً: فمثلاً هناك فائض في حملة الدكتوراه بالحقوق وجميعهم ينتظر فرصة للعمل، هذا الفائض بالمجمل لا يتقن أي لغة أجنبية على اعتبار أن اللغة وسيلة معرفية لتطوير البحث العلمي.

وكما علمت «الوطن» من مصادر في مجلس الشعب أن مشروع القانون سيناقش تحت القبة خلال الأسبوع القادم، بعد أن تمت مناقشته في لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي في المجلس.

وبينت المصادر أنه بالتزامن مع مشروع القانون سيتم العمل على تحسين رواتب أساتذة الجامعات، وفتح سقف الرواتب بنسب جيدة، من الممكن أن تصل إلى ٣ أضعاف.

• سيروب: مسابقة وحيدة خلال ١٠ سنوات والجامعات الحكومية تلعب دور المنفّر للمدرسين الحاليين!

• التكروري: الأستاذ الجامعي لا يتقاضى أجراً على الساعات التي تُفرض عليه فوق نصابه فرضاً!